الأرض المحتلة العام ١٩٤٨، مما يمنعهم من الانتساب إلى النقابات الزراعية والنقابات الصناعية. ويضاف سبب آخر هو أن باب التهجير والهجرة مفتوح أمام عمالنا، وعلينا أن نعرف أن عدد الذين هاجروا من الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ الاحتلال الاسرائيلي حتى الآن، يزيد على ٤٥٠ ألف فلسطيني، والنسبة الأكبر منهم من العمال والمهنيين والأكاديميين. فخلال العام الماضي فقط، هاجر ٢٠ ألف عامل وفني من الضفة الغربية وقطاع غزة.

وثمة سبب ثالث، أيضاً، هو الخلافات القائمة بين الفصائل الوطنية، والتي تخلف انعكاسات سلبية جداً على العمل النقابي.

نقطة أخرى، يجب الإشارة إليها: لقد باتت لدينا نقابات مقفلة داخل الضفة الغربية وقطاع غزة ــ وليس فقط في قطاع غزة ــ مقفلة بمعنى المماطلة في إجراء الانتخابات، والمماطلة في التنسيب، لأن الذي يحكم عملية التنسيب هو عقلية استمرار السيطرة على هذه النقابة أو تلك، مما يساهم في إضعاف العمل النقابي الفلسطيني.

يضاف إلى ذلك سبب رابع، وهو تدخل الحكم العسكري في القوانين النقابية، وآخر مظهر لهذا التدخل تعديل المادة ٨٣ من قانون اتحاد نقابات العمال الذي يقضي بعرض أسماء المرشحين لانتخابات النقابات على الحاكم العسكري وموافقته عليهم. مما دفع النقابات إلى أن تتردد في عقد مؤتمراتها وانتخاباتها، حتى لاتضطر إلى رفع الأسماء الى الحاكم العسكري. وهذه إحدى نقاط الخلاف بين إخواننا في الشعبية واخواننا في الديمقراطية واخواننا الشيوعيين. هذه مجمل الأسباب التي تدعونا لنقول، ونحن نستند إلى وقائع علمية، ان الوضع النقابي داخل الأرض المحتلة وضع ضعيف ومتدهور، وليس وضعاً ناهضاً ومتطوراً. وإن كان هذا لا يسقط، للحظة واحدة، الدور النقابي البارز الذي تقوم به مجمل النقابات داخل الأرض المحتلة، خصوصاً الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية الذي يضم ١٩ نقابة، وتضاف إليها نقابات المهندسين والأطباء وغيرها، والتي تقوم بدور أساسي جداً.

هذه القضايا يجب أن نتوقف أمامها لأننا نهدف من وراء هذه الندوة إلى وضع لبنة في طريق العمل على إعادة بناء الوضع داخل الأرض المحتلة.

بلال الحسن: أخ ماجد لقد أشرت إلى النقابات المغلقة، مغلقة من قبل من؟

ماجد أبو شرار: من قبل كل من يستطيع الوصول إلى نقابة ما والسيطرة عليها وهذه ظاهرة خطيرة يجب التصدي لها.

ياسر عبد ربه: يبدو أن الأخ ماجد لم يستمع جيداً إلى مداخلتي. لذلك فهو لم يكن يجيب على قضايا طرحتها. لقد أكدت على العمال وعلى العمل النقابي بأشكاله السليمة. وقلت أنه حدث تطور، خلال السنوات الماضية، لأنه حتى العشرين ألفاً يمثلون رقماً متقدماً، إذا تم قياسهم بالوضع الذي كان قائماً في مطلع السبعينات حيث كان هناك